الشراكة الأمريكية - الشمال أفريقية

د. الجيلالي شقرون
جامعة جيلالي ليابس/ سيدي بلعباس

ملخص:

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة تجاه المغرب العربي لاحتوائه ضمن سياستها الإستراتيجية تجاه المنطقة. ويعود ذلك إلى غنى المغرب العربي بثروات طبيعية مختلفة على رأسها البترول (النفط والغاز) ، ووضعت لذلك الغرض مجموعة مشاريع في شكل مبادرات لتفعيل سياستها داخل بلدان المغرب العربي. وتعتبر مبادرة ستوارت إيزنستات نموذجا حيا لها وهي دليل على بداية اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب العربي بعد سقوط الإتحاد السوفيتي و لإزاحة الشراكة الأورو متوسطية من أجل التبادل الحر في المغرب العربي.

Summary :

The United States has developed a new policy on the Maghreb to include it in its strategic policy for the region. This is due to the wealth of the great Maghreb with various natural resources, mainly oil and gas, and to this end, a series of projects have been developed in the form of initiatives to activate its policy in the Maghreb countries. The Stuart Ainizenstat initiative is a living example of the early US interest for the Maghreb after the collapse of the Soviet Union and to abolish the Euro-Mediterranean Partnership for Free Trade in the Greater Maghreb.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية/ المغرب العربي/ شراكة/ مبادرة / جيو استراتيجي

تقربت الولايات المتحدة الأمريكية من منطقة الشمال الأفريقي التي تمثل البلدان المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) لموقعها الجيوستراتيجي، وركزت على الجزائر بشكل خاص لغناها بالثروات الطبيعية (المحروقات-المعادن)، وترجمت اهتمامها بالمنطقة من خلال مبادرة التي تقدم بها نائب كاتب الدولة الأمريكية ستيوارت إيزنستات [*] (Stuart Ainizenstat) في شكل شراكة [1]، بعدما عزفت الولايات المتحدة الأمريكية عن المشاركة في مسار برشلونة الأورو-متوسطي، إن هذه المبادرة تكون كفيلة لحماية مصالحها وتكريس سياستها العالمية.

1 - مضمون مبادرة إيزنستات:

أعلن نائب كاتب الدولة الأمريكية ستيوارت إيزنستات المكلف بالاقتصاد والأعمال والزراعة ما بين 12 إلى 18 جوان 1998 في مؤتمر صحفي بتونس في 17 جوان 1998 عن اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية إقامة شراكة اقتصادية مع ثلاثة دول في المنطقة (الجزائر، تونس، المغرب) [2].

ويعود ظهور هذه المبادرة أساسا إلى الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، فبالرغم من كون المبادرة لا تضع نفسها بديلا للشراكة الأورو-متوسطية التي تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر في 2010، وإرساء ميثاق الأمن والاستقرار في أوربا، حسب ما أكد عليه أيزنستات، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية صممت على عدم ترك المجال مفتوحا أمام الدول الأوربية أو أي طرف آخر في المنطقة، نظرا لأهميتها الحيوية لضمان حماية مصالحها، وانتقد نموذج الشراكة الأورو-متوسطية باعتبارها تنظر إلى التنمية من زاوية المساعدة فقط، دون إعطاء أهمية للقطاع الخاص، ويعيق مسار عولمة الاقتصاديات بتركيزه على السوق الأوربية، واعتبر اتفاقيات الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط غير مطابقة لنصوص المنظمة العالمية للتجارة، وتهدف هذه المبادرة الأمريكية إلى رفع الحواجز التجارية، وتعزيز وتشجيع التدفق الحر للاستثمار والتجارة في إطار منطقة تبادل حر أمريكي-مغاربي، وتنمية القطاع الخاص، والمساهمة في الاستقرار الإقليمي (3).

إلا أن مبادرة أيزنستات فشلت وعجزت عن تحقيق مبتغاها في خلق منطقة تبادل حر بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغاربية (الجزائر-المغرب-تونس) وذلك لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية أهمها التوتر في العلاقات المغربية الجزائرية بسبب قضية الصحراء الغربية، وعزل كل من ليبيا وموريتانيا عن المشروع، والتفاوت الاقتصادي القائم بين البلدان المغاربية والذي أدى إلى تباين استراتيجيات الدول الثلاثة إزاء الشراكة.

وعوضا عن المبادرة برزت مقاربة ثنائية تعتمد على سياسة خاصة تجاه كل دولة، ففي الوقت الذي طرح فيه تنمية الإطار الاتفاق الاستثماري مع كل من تونس والجزائر، تم تخصيص المغرب بمشروع اتفاقية التبادل الحر، أما الجانب السياسي فتمثل في زيارة وزير الخارجية كولن باول [*] (colin Powell) إلى الدول الثلاث، بدأ باول بتونس وأعلن أن أهداف زيارته تتمثل في تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي ورفع القيود عن حرية الإعلام، وذلك تجاوبا مع بعض القوى المدنية والإنسانية كمنظمة هيومن رايتس ووتش في رسالتها للوزير الأمريكي التي طالبت فيها بالضغط على تونس، لكن باول في المقابل وصف الشراكة مع تونس بأنها شراكة ممتازة وأصبحت تونس الشريك المثالي للولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه المنطقة، وفي تونس تم الإعلان عن مبادرة أيزنستات للشراكة الأمريكية المغاربية، فالأمريكيون هنئوا تونس على مساندتها لهذه

المبادرة واحتوائها لها، وقد جلت هذه المبادرة إلى تونس مساهمة مالية تفوق 4 مليون دولار ما بين 2001 و2003، واختارت واشنطن تونس مقرا لمبادرتها، وفي تونس تم تكوين نساء أعمال مؤطرين من طرف أمريكيين في إطار مبادرة (MEPI (Middle East Partenership Initiative) (4). أما في المغرب التي قال باول أنه كلما كان فيها أحس أنه في أرض صديقة، وذكر بالعلاقات المغربية الأمريكية العريقة.

إن الورقة المهمة التي استطاعت واشنطن التحكم في كل زواياها هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني والصراعات العنيفة بين مختلف القوى السياسية، وخصوصا التيار الإسلامي الذي يرتبط بعلاقات غامضة مع الولايات المتحدة ويبقى الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو المصلحة الوطنية، وإن السياسة الأمريكية في أفريقيا والقائمة على أساس الدولة المحورية مثل الجزائر، نيجيريا، جنوب أفريقيا بدأت تحيد عن المؤشرات التقليدية للسياسات الخارجية الأمريكية في المنطقة.

2 - نتائج مبادرة إيزنستات:

ويذهب البعض إلى اعتبار الشراكة الأمريكية المغاربية أنها انعكست سلبا على الأمن القومي العربي من خلال عمل الولايات المتحدة على تحقيق خطوات متقدمة اتجاه المغرب العربي الذي يحتل موقعا حساسا في علاقاته المتوسطية وعمقه الأفريقي وانتمائه العربي الإسلامي، إضافة إلى ثرواته البترولية والمعدنية الهائلة وكونه سوقا استهلاكية لا يمكن تعويضها مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، حيث سعت إلى تهيئة المنطقة من خلال حل أزمة لوكربي حتى لا تشكل عقبة أمام مسارات التسوية والانتقال إلى الانشغال بالهموم الأفريقية، وإبعادها عن المسار القومي ونظامه المتمثل في جامعة الدول العربية (5).

وقدمت واشنطن تصالحها إلى موريتانيا لإقامة علاقات مع إسرائيل والعمل على إعادة بناء الهيكلة الاقتصادية والسياسية والعسكرية من خلال المساعدات الأمريكية والمبالغ التي تحصل عليها موريتانيا جراء تخصيص مساحات واسعة من الصحراء لدفن النفايات النووية الإسرائيلية والأمريكية، والإقدام على الاستغناء على خمسين مستشارا فرنسيا من الذين يعملون في موريتانيا بغية إفساح المجال للمستشارين الإسرائيليين للحلول محلهم (6).

3 -شروط الشراكة الأمريكية- الشمال أفريقية:

تقوم هذه الشراكة على مجموعة من الشروط وضعها أيزنستات بهدف إنجاحها وتحقيق غاياتها المرجوة، وهي:

أ - الشروط السياسية:

وتتلخص هذه الشروط السياسية في المسائل التالية:

- تجسيد الاصطلاحات السياسية الكفيلة بتحقيق التفتح السياسي وترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة.
- ادراك حكومات الدول الثلاث بضرورة وأهمية الوحدة بينهم والتكتل لمواجهة التحديات العالمية.
- تجاوز الخلافات السياسية للوصول إلى الوحدة الاقتصادية، والتأكيد على فتح الحدود لتنشيط التبادل التجاري.

-استئناف الحوار البناء بين دول المنطقة على مستوى القمة وتحقيق التكامل المغاربي حيث تصر الولايات المتحدة الأمريكية على تجسيد هذه الوحدة على أرض الواقع.

ب - الشروط الاقتصادية:

استندت هذه الشراكة على على عدد من الشروط الاقتصادية، وهي:

-ترقية القطاع الخاص باعتبار شريك هام للدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتسهيل فتح البنوك الخاصة لتوفير رؤوس الأموال وجلب الاستثمار في مختلف القطاعات خاصة قطاع الاتصالات.
-تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، وتوفير مناصب شغل، والتكوين العلمي والتقني لليد العاملة، علما أن القطاع الخاص الأمريكي له مؤهلات لتحقيق ذلك.
-توفير الجو والمناخ الملائم للنشاط الاقتصادي، من خلال استصدار جملة من القوانين والتشريعات والامتيازات لخدمة الاستثمار، مع التسهيلات الجمركية والجبائية.
-تحقيق التكامل الاقتصادي بتوحيد السوق المغاربية لتنفيذ السوق الأمريكية.
-الإسراع في استكمال عملية الإصلاح الاقتصادي، والتأقلم مع الميكانيزمات الاقتصادية العالمية، ومقتضيات العولمة.

ج-الشروط الاجتماعية:

وتكمن هذه الشروط في مدى تطابق وتفاعل الطبقات الاجتماعية مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وتقبل التحول إلى اقتصاد السوق كضرورة والاستثمار الأجنبي كأسلوب جديد لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على مظاهر التخلف الذي يطبع مجتمعات هذه البلدان، وبالتالي يقع هناك تنفس اقتصادي.

د- الشروط الأمنية:

سعت الولايات المتحدة الامريكية من هذه الشراكة الى تحقيق شروطا امنية محددة كان الغرض منها حماية مصالحها في المنطقة، وهي:

-ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة لضمان المصالح الأمريكية.
-تسوية الخلافات السياسية بين المغرب والجزائر.
-الإسراع في تسوية قضية الصحراء الغربية.
-التزام ليبيا بقرارات مجلس الأمن فيما يخص تسوية قضية لوكربي.

4 - وسائل الشراكة:

عمدت الإدارة الأمريكية إلى استعمال مجموعة من الوسائل لتجسيد هذه المبادرة:

1 - إرساء الحوار على مستوى عال من خلال المشاورات المتعددة الأطراف، وقد مهدت الولايات المتحدة الأمريكية لذلك أول اجتماع ضم سفراء الجزائر وتونس والمغرب في 25 سبتمبر 1998 ثم أشرفت وكالة تنمية التجارة التي تساهم إلى جانب عدد من الهيئات كهيئة دافوس في تنظيم الاجتماعات والقمم الاقتصادية لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط.
2 - العمل على استقطاب المستثمرين الأمريكيين، من خلال تعريف الدول المغاربية المعنية بالمبادرة بدولهم.
3 - تحمل الإدارة الأمريكية أعباء المناقشات الثنائية مع كل دولة من الدول المغاربية بخصوص الطريقة التي من خلالها يمكن ترقية القطاع التجاري.
4 - دراسة إمكانيات تشجيع المبادلات التجارية بين دول المنطقة فيما بينها، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، تمهيدا لاقتحام الأسواق الكبيرة.

أهدافها:

1 - إرساء شراكة أمريكية-مغاربية.
2 - إدماج الدول المغاربية الثلاث في المنظومة التجارية العالمية، وجعل المنطقة كتلة إقليمية مندمجة في نضم العولمة.
3 - تحقيق منطقة تبادل حر في ظرف لا يتجاوز 4 سنوات.
4 - رفع الحواجز الجمركية والعراقيل عن المبادلات التجارية بين الدول الثلاث.
5 - توفير الأمن من خلال العمل استقرار المنطقة سياسيا، ومحاولة إشراك كل الفئات الاجتماعية في العمل السياسي [7].

لقد عملت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع مؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج [*] (Oversea Primate Investi ment Corporation) التي تعرف اختصارا (OPIC) تعمل على ضمان والاستثمارات الأمريكية في البلدان السائرة في طريق النمو ضد الأخطار السياسية والاستهلاكية وتحويل العملات، والخسائر المترتبة عن الخلافات المتعلقة بالعقود مع الأجانب، والتعويضات، كما تمنح ضمانات خاصته لتشجيع اكتشاف حقول جديدة للبترول والغاز والتنمية والإنتاج، وتتكفل بتقديم 2 مليار دولار لانجاز المشاريع الاستثمارية للشركات الأمريكية المتوسطة والطويلة المدى، علما أن نسبة 50% من مجموع الاستثمارات تتم في الجزائر (8).

تعد هذه الشراكة الأمريكية مع الجزائر والمغرب وتونس أساسية لتنمية السوق المغاربية، والقضاء تدريجيا على الخلافات لجعل المنطقة سوقا للتبادل الحر، كما تدخل هذه الشراكة في إطار الإستراتيجية الأمريكية وسياستها الخارجية لما بعد الحرب الباردة في المنطقة المغاربية والسعي لتحييد دور فرنسا في الشمال الأفريقي، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة القرار في العالم، واعتبارها طرفا فعالا في ظل التنافس الأمريكي-الأوربي حول المنطقة وبشكل خاص الجزائر، وتحرص الإدارة الأمريكية على توفير الجو الملائم لهذه المبادرة.

ولتجسيد هذه الشراكة على أرض الواقع، يتوجب على الولايات المتحدة تخصيص ميزانية تتوافق مع المبادرة، والسعي لإنجاح الإصلاحات لاستقطاب رأس المال الأمريكي وجلب الاستثمارات الأمريكيين، وإغراء المستثمرين الأمريكيين، إن مشروع الشراكة الأمريكي مع دول الشمال الأفريقي سيحقق ما عجزت دول المنطقة عن تحقيقه بمفردها، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تشترط في إنجاح المشروع من خلال التعامل مع المنطقة كقطب واحد، وإن هذه المبادرة ستشكل دفعا جديدا للمسار الوجودي الذي لا طالما حملت به شعوب المنطقة، كما أنها ستعمل على القضاء على المشاكل العالقة في أسرع وقت ممكن، وتوحيد المنطقة.

6 - الأزمة الجزائرية- المغربية:

امتدت تداعيات الأزمة الأمنية في الجزائر إلى دول الجوار تونس والمغرب، وتسبق الشكل مباشرة في توفر العلاقات بين الجزائر والمغرب على الخصوص، ووجود أزمة الصحراء الغربية بين البلدين والتي شكلت محور الخلاف بين الحارثين وتصلب موقفهما وبالتالي عرقلت المشروع الوجودي للمنطقة.

لقد شكل الملف الأمني الذي تعيشه الجزائر محور النقاشات، واتهامها للمغرب في تهريب الأسلحة عبر الحدود، الأمر الذي دفع بالسلطات المغربية اتخاذ إجراءات وقائية في التشديد على حراسة الحدود بين البلدين، وحر في التأشيرة على الجزائريين بعد العملية الإرهابية التي قامت بها مجموعة مسلحة جزائرية ضد سياح أجانب في مراكش في أوت 1994.

وتبادل البلدين الاتهامات بشأن دعم المغرب لإرهابيين جزائريين في منطقة بشار، واتخاذ المغرب قاعدة خلفية لهؤلاء ومصدرا لتسليحهم عقب ضبط شرطة الحدود الجزائرية كميات كبيرة من الأسلحة في مركز العقيد لطفي قرب وجدة في 12 أفريل 1994. وكان ردّ فعل الإدارة الجزائرية بأن أغلقت الحدود البرية مع المغرب بشكل نهائي.

هذا الجوّ السياسي المشحون عمل على تعطيل الوحدة المغاربية، وأدى إلى تأخير تطبيق المبادرة الأمريكية لمشروع الشراكة مع دول المنطقة. وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية في القضاء على الخلفات وتجاوزها عن طريق تكثيف التعاون قصد إرساء علاقات ثنائية فعلية مع دول شمال افريقيا وتعزيز التعاون بينهما.

وتعتبر قضية الصحراء الغربية حجرة عثراء في التكامل المغاربي وبالخصوص بين الجزائر والمغرب. فالتعاون مرهون بحل القضية الصحراوية وتجاوزها. وهذا ما سعت إليه الإدارة الأمريكية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية (9). إلاّ أنّ الصراع معتدم بين المغرب التي تعتبر الصحراء الغربية أرضا مغربية ويتوجب أن تخضع لسيادته، بينما تمسكت الجزائر بمبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها وهي تنادي بأن تعطي للشعب الصحراوي فرصة اختيار مصيره بنفسه.

إلاّ أنّ هذا التوجه السياسي سرعان ما بدأ يتلاشى نظرا للتطورات الدولية وأسرعت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع خطة لإنهاء هذه القضية الخلافية، والشروع في تنفيذ مشروعها في جعل المنطقة المغاربية منطقة تبادل حرّ. وتغيرت التصريحات الجزائرية الرسمية بخصوص القضية الصحراوية واعتبرتها مشكل يخص المغرب والصحراء الغربية حيث صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قائلا:" فنحن لا ناقة لنا ولا جمل وأنّ الجزائر مستعدة لقبول أي مبادرة بين الطرفين"[(10)].

واستمر تعثر مخطط الأممي الذي حاول من خلاله جيمس بيكر تبني مخطط التسوية الأممي بعد تعيين كوفي عنان عام 1997 لإنعاشه من خلال العديد من الاجتماعات عالية المستوى، والتقدم باقتراحين مختلفين لإعطاء الصحراء الغربية حكما ذاتيا لمدة أربع أو خمس سنوات من خلال المملكة المغربية، تضمن الاقتراحان أيضا مستلزمان يتم بها استفتاء على الوضع النهائي عند انتهاء مدة الحكم الذاتي تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة (MINUSRO)* لتحديد ما إذا كانت المقاطعة الصحراوية سوف تظل مستقلة أو تدمج بشكل نهائي في المغرب التي رفضت بشدة فكرة الاستفتاء العام. فقاعدة الحل الأممي هي الاستفتاء على الاستقلال أو الانضمام والتي لم يطمئن لها المغرب، بل لم يقدم عليها أصلا إلا ذرا للرماد في العيون، ذلك أنه رغم ذهابه خطوات في الحل الأممي إلا أن الممارسة الميدانية على الواقع كانت تقول العكس، حيث كل الجهود سخرة لغرض أمر واقع هو مغربية الصحراء، كما أن سعي الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق هذه الإجراءات يهدف إلى الإطلالة على الجزائر ومراقبة ما يحدث فيها عن كثب بوصفه يتقاطع مع حرب الولايات المتحدة على الإرهاب، والصراع مع فرنسا في محاولة اقتحام منطقة نفوذها، ووجود ثروات طبيعية كبيرة.

من كل هذه المنطلقات رمت أمريكا بثقلها خلف القضية لإيجاد حل يضمن لها أكبر قدر ممكن من هذه المصالح (11). ولذلك الغرض عقد اجتماع تنسيقي 07 أكتوبر 2010 بمقر البنك العالمي بالعاصمة الأمريكية واشنطن [(12)] بين مساعد كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الاقتصادية و الطاقة والفلاحة روبرت هورماتس ومحافظ بنك الجزائر محمد لكساسي ومحافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في المغرب لبحث تعزيز الوجود الاقتصادي الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا ، و تحضير المؤتمر الم والي للأعمال في الجزائر العاصمة المقرر عقده خلال يومي 01 و 02 ديسمبر 2010 بمبادرة من مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي. وقالت كتابة الدولة في بيان لها أن مساعد كاتبة الدولة الأمريكي خوزي فرناندير سيرأس الوفد الأمريكي في قمة الأعمال الأمريكية المغاربية، المقرر أن يعلن فيها عن مباشرة أمريكية جديدة لتنمية شمال إفريقيا تضم ليبيا وموريتانيا بعدما اقتصر الأمر في المبادرات السابقة ع لى الجزائر والمغرب وتونس فقط. وأضافت كتابة الدولـة أن مؤتمر الأعمال بالجزائر مناسب لجمع رجـال الأعمال والمقاولين فـي البلدان الخمس مع نظرائهم الأمريكيين لبحث فرص التعاون والشراكة وتشجيع المبادلات التجارية ، وأعلنت أيضا عن حضور كتابة التجارة ووكالات أمريكية لتدعيم المؤتمر من خلال رعايـة المشاركين ال ذين سينتقلون إلى الجزائر لحضور المؤتمر الأول من نوعه بهذه الأهمية(13).

و أشار إسماعيل شيخون رئيس مجلس الأعمـال الجزائري الأمريكي أن من بين النقاط الهامة التـي ستدرج في قمة الأعمال التي تعتبر الأولى من نوعها إعلان إطلاق مبادرة جديدة تحمل تسمية "المبادرة الأمريكية الشمال إفريقي للشراكـة من أجل فرص الاستثمار". و أعلن المؤتمر عن ميزانية أمريكية لتدعيم المبادرة التي

تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في بلدان المغرب العربي بالخصوص. فضلا على ذلك سيتم التحضير لإنشاء معهد للشراكة من أجل الفرص الاقتصادية، ويتم اختيار البلد الذي يقام به، لضمان علاقات أكبر بين المتعاملين الاقتصاديين .وينتظر أن توج ت القمة بتشكيل جمعية للمقاولين الشباب وشبكة خاصة بهم في منطقة شمال إفريقيا، وتدعيم المشاريع المبتكرة، وتشجيع إنشاء المشاريع ، مع تخصيص مساعدات ما بين 10 آلاف دولار ومليون دولار، والتركيز على صناعات الابتكار وتلك المنشئة للمؤسسات، وتطوير تكوين وتأهيل المقاولين في منطقة شمال إفريقيا، وإنشاء مركز للريادة والامتياز لتشجيع الشراكة.

وتضمن هذا المشروع تجميع كافة القدرات التقنية والتكنولوجية والخبراء المغاربة القاطنين بالولايات المتحدة وأوروبا ومن بينهم 12 من أكبر الخبراء الجزائريين في منطقة "سيليكون فالي " ، وخبراء يعملون في أكبر الشركات مثل غوغل وإنتل ومايكروسوفت وسيسكو. كما يرتقب إنشاء مكتب خاص لضمان المتابعة وتطبيق القرارات، والعمل مع الجانب الأمريكي على تطبيق كافة التوصيات .وعلى صعيد آخر أعلنت الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية عن ارتياحها للنتائج التي حققتها بعثتها إلى شمال إفريقيا والتي زارت الجزائر أواخر شهر سبتمبر. وأكد أعضاء في الوفد بعد عودتهم استعدادهم للعودة للمنطقة لتجسيد مشاريع شراكة وتوقيع عقود بيع وشراء. كما أعلن إسماعيل شيخون في لقاء له مع الإذاعة الجزائرية [(14)] يوم الثلاثاء 06 مارس 2010 على وجود 114 شركة أمريكية تنشط ببلادنا في مختلف القطاعات وهو رقم مرشح للارتفاع شريطة بذل المزيد من الجهد للقضاء على العراقيل البيروقراطية والإدارية التي لا تزال تؤرق المتعاملين الاقتصاديين الأمريكيين.

خلاصة القول، ارادة الولايات المتحدة الامريكية من خلال هذه الشراكة توثيق التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة لتأمين منطقة الشمال الإفريقي من أي أنشطة إرهابية، الى جانب تامين امدادات النفط للولايات المتحدة وحلفائها. فضلا عن الحصول على تسهيلات عسكرية بعد إعلان خطط خفض القوات الأمريكية في القارة الأوروبية، ويتم ذلك في ضوء ترتيبات برامج الشراكة بين حلف الناتو "NATO"ودول جنوب حوض المتوسط .، الى جانب رغبة الولايات المتحدة الحصول على حصة في سوق السلاح، خاصة الجزائري منه تزامنا مع صفقات الأسلحة الضخمة بين الجزائر وروسيا، لذا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على نصيب من طلب دول المغرب العربي على السلاح خاصة في ظل استمرار الأسعار المرتفعة للنفط .وكذلك تحاول الولايات المتحدة الامريكية تعزيز الشراكة الأمنية مع دول المنطقة وأن لا تقف عند حد ود معينة، لاسيما قرب دول المنطقة من المناطق الحيوية (آبار النفط) في إفريقيا الغربية ودول الساحل الإفريقي، التي تعول عليها كثيرا السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بهدف التقليل من التبعية النفطية لمنطقة الشرق الأوسط. وتعتبر منطقة غرب إفريقيا، وهي المنطقة الأهم لإنتاج النفط في إفريقيا، حيث تضم نيجيريا المنتج الأول في إفريقيا، وهي عضو في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، ويبلغ احتياطها نحو 36 مليار برميل، وبحجم يومي يصل إلى2,7 مليون برميل،

ولهذه الأسباب وغيرها تدرك للولايات المتحدة الأمريكية دور دول الشمال الافريقي الثلاث، وتحديدا الجزائر، التي تعد أحد أكبر الأقطاب الصانعة لجملة من المعادلات والتوازنات المحلية والقارية والاقليمية ، مهم ولايمكن تجاهل اهمية تلك الدول بالنسبة للمصالح الامريكية وحمايتها في المنطقة.

الهوامش:

(*) ستيوارت أيزنستات (Stuart Einzenstat): ولد في شيكاغو في 15 جانفي 1943، تخرج من جامعة كارولينا الشمالية تخصص علوم سياسية، ثم تحصل على شهادة في القانون من جامعة هارفارد عام 1967، مسيرته المميزة في الحكومة بدأت خلال سنوات دراسته الجامعية، حينما عمل كمتربص في كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة في ثلاث صائفات 1963 و1964 و1966، وفي 1967-1968 عمل كمساعد شخصي في البيت الأبيض الأمريكي للرئيس جونسون، ثم تقلد مناصب سياسية داخل البيت الأبيض وفي الحكومة الأمريكية –وعين ممثلا عن بلده الولايات المتحدة الأمريكية في الاتحاد الأوربي عام 1993- وفي 06 جوان 1997 عين أيزنستات كنائب لكاتب الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية والأعمال والزراعة. للتفاصيل ينظر: en.wikipedia.org/wiki/Stuart_E._Eizenstat

1. www. State. gov / www / about - state/biography/ eizenstat. Html
2. Cameron R. (HUME), Mission to Algiers : diplomacy by engagement, lexington Books, U.S H, 2006, p. 64.
3.United Nations conference on trade and development, Examen de la politique de l’investissement : Algerie, vol 14. Investment policy review seuies, 2003/9, United Nations Publication 2004, New yor, p. 83.

(*) كولن لوثر باول: ولد في 5 أفريل 1937 في حي هارلم في مدينة نيويورك من عائلة مهاجرة من جامايكا، وخدم في الجيش الأمريكي لمدة 35 سنة وصل فيها إلى رتبة جنرال بأربعة نجوم، وشغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة (1989-1993). وقد أشرف خلال هذه المدة على التعامل مع 28 أزمة، من بينها التدخل في بنما عام 1989 وعملية عاصفة الصحراء في حرب الخليج الثانية عام 1991. كما شغل مناصب سامية كثيرة منها: منصب مساعد وزير الدفاع ومنصب مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريجان. حتى أصبح وزير ا لخارجية في 20 يناير 2001 حتى قدم استقالته في 15 نوفمبر 2004. تلقى كولن باول تعليمه في المدارس العامة في مدينة نيويورك وتخرج في مدرسة موريس الثانوية وكلية مدينة نيويورك حيث حصل على درجة البكالوريوس في الجيولوجيا. التحق بعدها بفيلق تدريب ضباط الاحتياط في كلية مدينة نيويورك ليتخرج برتبة ملازم في يونيو 1958. وتتضمن إنجازاته الأكاديمية الأخرى حصوله على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن. تقلد العديد من الاوسمة ، من بينها وسام الشرف الفرنسي، ولقب فارس فخري منحته إياه جلالة الملكة إليزابيث الثانية ملكة بريطانيا العظمى. وهو حاليا يشارك في الانشطة التي لها علاقة في القضايا الداخلية للولايات المتحدة الامريكية. كتب باول سيرته الذاتية تحت عنوان "رحلتي الأمريكية" التي حققت أفضل المبيعات. للتفاصيل ينظر: مركز الامارات للدراسات والبحث الاستراتيجي:

www.ecssr.com/ECSSR/print/prf.jsp?lang=ar&prfId=/Profile/Profiles-2501.xml

4. Yahia (H. zoubir), la politique étrangère ? au Maghreb : Constantes et Adaptation, MERIA, vol. 1, N^{0}1, Article 8 – juillet 2006. A.E.A, l’initiative Eizenstat, Hebdo International, N^{0}502, 15-21 mars 2002, Maroc, p. 16;Jean – Marie, (PAUGAM), Dorothée, (SCHMID), une nouvelle revalité transatlantique en Méditerranée ?, politique étrangère, vol 69, N^{0}4, Année 2004, pp. 757;Sophia, (APPA), la coopération international face au libéralisme, Kart hala, Paris, 2003, p.

140;M.hammedi, (Bouzina), Algérie-Union Européenne, Repenséer le partenariat, Le soir d'Algérie, 11 Janvier 2001.
5. Abdennour, (BENANTAR), les initiatives Americaines et le Maghreb, centre de Recherche en Economie Appliquée pout le developpment, Alger, 2007, p. 17.
6. Abdennour, (BENANTAR), Etats-Unis et Tunisie Singularité Tunisienne, CREAD, Alger, 2007, p. 191.
7. Yahia H, (Zoubir), la politique étrangère Americaine au Maghreb : constantes et adaptations, Journal d'etude des relation Internationales au Moyen-Orient, vol. 1, N⁰8 Juillet 2006. meria. Idc. Ac. Il/ Journal- Fr/ 2006/ Jv1no 1a8. html.

(*) مؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج (OPIC) هي وكالة حكومية أمريكية مقرها واشنطن وتاسست سنة 1971. تدعم نفسها بنفسها وتساعد الشركات الأمريكية على الاستثمار في الأسواق الناشئة .تأسست شركة أوبيك في عام 1971 ، وتوفر للشركات الأدوات اللازمة لإدارة المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وتعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان الأسواق الناشئة ، وتعزيز أولويات السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة . تساعد OPIC الشركات الأمريكية في الحصول على موطئ قدم في الأسواق الجديدة ، وتحفز الإيرادات الجديدة وتسهم في توفير فرص العمل وفرص النمو سواء في الداخل أو الخارج.تفي OPIC بمهمتها من خلال تزويد الشركات بالتمويل والتأمين ضد المخاطر السياسية والدعوة وبالشراكة مع مديري صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة. ينظر:

https://www.opic.gov

8. الجسور (ناظم)، الشراكة المغاربية الأمريكية: آفاق العلاقات المستقبلية، الجامعة الأردنية، 2006، ص . 459-458؛

Mohamden, (ould-Mey), U.S. Mauritania Relation and the coriolis Force of Normalisation with Israel CREA, Alger, 2007, pp. 227-229.

9 .موني، (عليلي)، السياسة الأمريكية في شمال أفريقيا، مرجع سابق، ص ص، 225-.226

10 . محمد (بوة)، المغرب يرعى المصالح الأمريكية في المنطقة، المساء، 10-05-2009، العدد 3711.؛ رحماني (أ)، لقاء بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية، الخبر، العدد 3242، .2001/08/13

(*) جيمس أديسون بيكر الثالث: ولد في 28 أفريل 1930 في مدينة هيوستن في ولاية تكساس، هو دبلوماسي ورجل سياسة أمريكي عضو في الحزب الجمهوري. تحصل على شهادة المحاماة من جامعة بريستون في مدينة اوستن ولاية تكساس، خدم في البحرية الامريكية خلال الفترة مابين 1952-1954، بعدها اشتغل في المحاماة واندمج في العمل السياسي والحزبي. شغل العديد من المناصب السامية، حيث شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد الرئيس رونالد ريغان في دورته الأولى ثم عمل وزير الخزانة الأمريكي في عهد الرئيس رونالد ريغان بين1985 و1988 ووزير الخارجية في عهدة الرئيس جورج بوش الأب من 1989 إلى 1993. وفي مارس 1997 عينه الرئس جورج بوش مبعوثا خاصا له إلى الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المملكة المغربية والبوليساريو. واستقال من مهمته بعد معارضة المغرب تنفيذ مخطط الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات. عارض فكرة غزو العراق لما في ذلك من تاثير خطير على سمعة الولايات المتحدة. انشغل في القضايا الداخلية في الولايات المتحدة وأسس معهد جيمس بيكر للدراسات السياسية.
للتفاصيل ينظر:

www.moqatel.com/openshare/Behoth/SirZatia17/USA/sec013.doc_cvt.htm

(*) ا نشئت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) بموجب قرار مجلس الأمن 690 المؤرخ 29 افريل 1991 ، وفقا للمقترحات المتعلقة بالتسوية التي قبلها المغرب والأمم المتحدة. جبهة البوليساريو في 30 اوت 1988. والتي تنص خطة التسوية هذه على فترة انتقالية لإعداد استفتاء للاختيار بين الاستقلال والتكامل في المغرب. تم تفويض المينورسو في البداية لمراقبة وقف إطلاق النار والتحقق من تخفيض القوات المغربية في الإقليم ومراقبة احتواء القوات المغربية وجبهة البوليساريو في مواقع محددة واتخاذ تدابير لضمان الإفراج عن جميع السجناء السياسيين في الصحراء الغربية ، والإشراف على تبادل أسرى الحرب بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وإعادة جميع اللاجئين من الصحراء الغربية ، وتحديد وتسجيل جميع الناخبين المؤهلين ، وتنظيم وضمان الاستفتاء عادلة وإعلان النتائج وكذلك الحد من خطر الذخيرة والألغام غير المنفجرة. حتى الآن ، لم يكن تنظيم الاستفتاء ممكنًا لأنه لا يزال هناك نزاع حول التصويت في هذا الاستفتاء. النزاع يتعلق بدمج الصحراويين المستقرين في المغرب في جسد الناخبين. ومع ذلك ، تواصل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية رصد وقف إطلاق النار ، والحد من المخاطر المرتبطة بالألغام والذخائر غير المنفجرة ، ودعم تدابير بناء الثقة التي وضعت بين المغرب وجبهة البوليساريو والسماح بالتبادل بين فصل الأسر الصحراوية.في ظروف استثنائية ، تم تقديم بعثة الأمم المتحدة هذه إلى المساعدات الإنسانية الطارئة في حالة وقوع كارثة طبيعية. لا تزال إحدى القضايا الأكثر إثارة للجدل المتعلقة بالبعثة هي توسيع نطاق هذه البعثة لتشمل رصد حقوق الإنسان في إقليم الصحراء.هذا التوسيع رفضه دائما المغرب وحلفاؤه لأنه سيعارض السيادة المغربية في هذه المنطقة. للتفاصيل ينظر:

www.irenees.net/bdf_fiche-acteurs-769_es.html

11. سليمان ولد محمد، (سدنيا)، مشكل الصحراء الغربية الأبعاد والمستقبل،

www. rayah. Info / browse. Php ? comp = view Articles file = article ? sid = 1881.

12. جريدة النصر في: 2010/11/23 " كتابة الدولة الأمريكية تعلن دعمها للمؤتمر الأمريكي المغاربي

/www.annasronline.com/index.php?option=co

13. حفيظ صوايلي مركز الأصالة للدراسات "واشنطن تحظر لإعلان مبادرة جديدة من الجزائر " انظر الموقع : 2010/11/23 http://www.assala-dz.net/ar/index.php?option=com

14 .http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180306/135633.html